

سوريا يواصل الجيش السوري معركته لفتح الطوق المفروض على عناصره في مبنى إدارة المركبات في حرستا. شمالي شرقي دمشق. عملية معاكسة بدأها. أمس. أفضت إلى استعادته مباني عدة. شرقي مبنى محافظة ريف دمشق.

سباق الوصول إلى إدارة المركبات في حرستا: عناصر الحامية صاهدون



فرق الاستطلاع عمدت إلى كشف مواقع توزع القناصين والمجموعات المهاجمة على الخطوط الأولى، ليقوم سلاح الجو بالتعامل معها، استناداً إلى دوره المركزي في عرقلة المهاجمين عن الوصول إلى داخل المبنى. كما تم رصد مناطق العمليات على الخطوط الخلفية واستهدافها، لعزل المجموعات المهاجمة بعضها عن بعض. وترافقت المعارك الدائرة مع هجوم بالقذائف الصاروخية على ضاحية حرستا السكنية، والتي وصل عددها إلى 120 قذيفة خلال يومين، ما أفضى إلى تعليق الدوام الرسمي فيها إلى يوم الأحد المقبل، نظراً إلى استهداف المدارس المتكرّر، من قبل المسلحين. ويعتبر مصدر ميداني أيضاً أن محاولات «تحرير الشام» أخفقت في التأثير على حي القابون، ليغلق في وجهها مجدداً باب الدخول إلى دمشق من مدخلها الشمالي الشرقي، على الرغم من نجاحها في تغيير خطوط التماس. ووفق المصدر، فإن من شأن الهجوم الأخير أن يدفع العمليات العسكرية للجيش السوري في محيط العاصمة، بهدف «حصر جبهة النصرة» في مواقع من الغوطة الشرقية، والحد من تأثيرها على شن هجومات مماثلة. وقد تزامن الهجوم على محاور حرستا مع تقدم الجيش في محيط النشابية (شرق الغوطة) والتعمق داخلها لمسافة تصل إلى نحو كيلومتر واحد، وصولاً إلى محيط جامع الإحسان، لتتم سيطرة الجيش على مفارق طرق عدة يعتمد عليها المسلحون، والتمركز العسكري فيها، وتفشل محاولات مسلحي «جيش الإسلام» المتكررة، لإحداث أي خرق في دفاعات الجيش السوري المتمركز حديثاً، وسط نفي متواصل لتقدم الجيش، من قبل الناطقين باسم «جيش الإسلام». ويشير اشتداد عنف المعارك في المنطقة إلى أن العملية العسكرية لن تتوقف في الوقت الحالي.

«خط أحمر»، وفق الرؤية العسكرية للمعركة الدائرة. يوم دمشق الشتوي بدا مختلفاً بصورة أعنف من المتوقع. الطيران الحربي لم يتوقف عن الاستهداف المتكرر لمواقع المسلحين المهاجمين على جبهة إدارة المركبات، في محاولة لتعزيز صمود القوات داخلها، فيما تحدثت معلومات ميدانية عن مقتل عشرات من مسلحي «تحرير الشام»، إضافة إلى استشهاد وإصابة عدد من مقاتلي الجيش السوري. وتقدر المصادر الميدانية مساحة السيطرة الجديدة للمسلحين في المنطقة الفاصلة عن إدارة المركبات، بنحو 800 متر، وتشمل مناطق من حي العجمي والحدائق. وتعتبر هذه المنطقة خط إمداد القوات داخل الإدارة، انطلاقاً من المراكز المقابلة باتجاه الطريق الدولي، ومنها مبنى فرع الأمن الجنائي. وحاول المسلحون عبر الهجوم باستخدام سيارات مفخخة، الدخول إلى مبنى الموارد المائية، حيث وصلت الاشتباكات حتى الأسوار الداخلية للمبنى، خلال الأيام الفائتة. ومنذ اللحظات الأولى للهجوم العنيف، توضحت ملامح المعركة القادمة وأهدافها في الوصول إلى الطريق الدولي المؤدي إلى العاصمة دمشق، لبيد أن مبنى إدارة المركبات وعناصر حاميته حجر عثرة في وجه تحقيق هذا الهدف، بالاشتراك مع حامية الأمن الجنائي وعناصر المؤازرة. وتركزت عملية الجيش المعاكسة، بعد وصول التعزيزات إلى محاور القتال، باستهداف ناري سريع لأماكن تمركز القناصين ومراكز توزع القوات المهاجمة، ما أتاح فرصة التقدم للوحدات وخرق الطوق الذي فرض بداية على فرع الأمن الجنائي. ويشير مصدر ميداني إلى أن سرعة شق طريق عسكري نحو إدارة المركبات أتاح الاطمئنان وصمود العناصر وقر سبل مقاومتهم، رغم الغزارة النارية من قبل المسلحين.

دمشق - مرجع ناشئ
معارك عنيفة تشهدها مدينة حرستا، على المدخل الشمالي الشرقي للعاصمة السورية، بهدف السيطرة على محيط إدارة المركبات، بعدما فرض مسلحون من فصائل عدة؛ بينها «هيئة تحرير الشام» و«حركة أحرار الشام» طوقاً على القطعة العسكرية، التي يتمركز داخلها عدد من عناصر الجيش السوري. الحصار أتى بعد هجوم قام به المسلحون ضمن جزء ثانٍ من «معركة المنصرم». ومع دخول حرستا يومها

فشلت محاولة المسلحين التوغّل نحو الطريق الدولي وأطراف القابون

المشتعل السادس، بدا أن الجيش السوري احتوى الهجوم أخيراً، وبدأ يعدّ العدة للوصول إلى عناصره الصامدين داخل إدارة المركبات. وعلى الرغم من الحملة الإعلامية الواسعة التي رافقت هجوم المسلحين على نقاط تمركز الجيش في حرستا، منذ ساعاته الأولى، غير أن ملامح حملة إعلامية مضادة اتضحت أمس، مع إعلان مصادر ميدانية وصول وحدات الجيش إلى محيط جامع أبو بكر، وسيطرتها على عدة كتل أنبئية، شرقي مبنى محافظة ريف دمشق، إضافة إلى أسر عدد من المسلحين من الفصائل المهاجمة. وفي مقابل غزارة تصريحات مصادر الجيش الميدانية، التزم إعلاميو الفصائل المسلحة الصمت، مكتفين بنفي حدوث أي تقدم للجيش على أي محور كان. التحرك السريع للقوات المقاتلة، بعد وصول تعزيزات من قوات النخبة، يوضح أن أمن العاصمة السورية

العراق

«المفوضية» تتخطى «كمين» البرلمان: الانتخابات قائمة؟

الموسوي. والقانون «النافذ» يُعتبر إحدى أبرز النقاط الخلافية في البلاد، إذ ترفضه القوى والأحزاب الصغيرة، فيما تمسك به الأحزاب الكبيرة، إلا أنه «بحاجة إلى تعديل، وخاصة في فقرة عملية العد والفرز، وتقليص أعداد أعضاء مجلس النواب والمحافظات»، يقول الموسوي.

وفي سياق مواز، حمل اجتماع «التحالف الوطني» أمس، أكثر من

وفق مصدر مطلع. وأكد رئيس «مجلس المفوضية» معن الهيتاوي، أن «أي إعلان من قبل الحكومة لموعد الانتخابات هو إلزام لنا»، مشيراً إلى أن «تأجيل الانتخابات للمجالس المحلية يجب أن يكون بالتشاور مع الحكومة، وهو أمر لا يحتاج إلى موافقه مجلس النواب». أما عضو اللجنة، معتمد الموسوي، فقد أعرب في تصريح صحافي عن «استعداد المفوضية لإجراء الانتخابات في موعداً المحدد، إذ كانت إجاباتنا واضحة خلال جلسة البرلمان».

نجاح «المفوضية» في تخطي الفخ السياسي المنصوب لها، وتحميلها القوى السياسية الممثلة في البرلمان مسؤولية عدم «حسم» موعد الانتخابات والقانون المعتمد (من المرجح اعتماد قانون سانت ليغو المعدل 1,7)، حتى يُصار إلى رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، والذي بدوره يصادق عليه ليصبح موعداً نافذاً، يدفع باعتماد «قانون الانتخابات النافذ»، وفق

للذريعة التي يتكأ عليها الرجل ومن معه، الأمر الذي دفعه أمس إلى نفي مسعاه إلى التأجيل. وقال في كلمة أمام البرلمان، أمس، إن «مجلس النواب البرلماني، أمس، إن لا يسعيان إلى التأجيل للانتخابات البرلمانية المقبلة»، واصفاً ما يشاع عن ذلك بـ«أنه تحريض مرفوض». وفيما أكد أن «مجلس النواب حريص على احترام المواعيد المحددة للانتخابات، مع اتخاذ كل الأسباب اللازمة لإنجاحها وضمن المواعيد الدستورية»، فإن «المنظمة» أوضحت أنه في نهاية كانون الأول 2017، عاد حوالي 3,22 ملايين نازح إلى منازلهم، في حين لا يزال 2,61 مليون نازح خارج ديارهم. وجاء كلام الجبوري خلال جلسة البرلمان المخصصة للاستماع إلى «مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات»، والتي استطاعت الخروج «سائلة» من كمين سياسي هدفه إلقاء «لوم التأجيل عليها، بحجة عدم قدرتها على إجراء الانتخابات في موعداً المحدد»،

يتصدّر الحديث عن الانتخابات النيابية والمحلية وإجهاه المشهد العراقي، وخاصة أن الأروقة السياسية «تتعجج» بأحاديث متوازية، تقود إلى جملة تساؤلات؛ بدءاً من إمكانية إجراء الانتخابات في موعداً المقرر في 12 أيار المقبل، مع إمكانية تأجيلها لأسابيع معدودة، وفق مصادر مطلّعة، في وقتٍ تجاهد فيه بعض القوى السياسية المحلية، في ترجمة إرادة قوى إقليمية ودولية بتأجيل الانتخابات لفترةٍ تصل إلى حدود الستين. وإن يتهم رئيس مجلس النواب سليم الجبوري بترويجها لـ«مؤامرة» تأجيل الانتخابات، بذريعة نزوح المواطنين عن منازلهم شمال البلاد وغربها، فإن إعلان «المنظمة الدولية للهجرة» أمس، عن أن عدد النازحين الذين عادوا إلى منازلهم فاق عدد أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة بعد، للمرة الأولى منذ «تمدد تنظيم داعش» صيف 2014، شكّل «سحباً»

تحاول بعض القوى السياسية تأجيل الانتخابات البرلمانية المقررة. إذ كانت آخر محاولاتها. أمس، في جلسة «المفوضية العليا للانتخابات»، في مسعى منهم لإصدار موقف منها يدعو إلى التأجيل. إلا أن الأخيرة أعادت الكرة إلى ملعب البرلمان، والذي ينتظر منه حسم الموعد. والقانون المعتمد. لينطلق «عملية» السباق الانتخابي في «بلاد الرافدين»

(أضرب)



تحمل «المفوضية» القوى السياسية مسؤولية عدم حسم موعد الانتخابات والقانون المعتمد